

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة امحمد بوقرة - بومرداس



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم  
التسيير

ينظم قسم علوم التسيير  
يوما دراسيا بعنوان:

**إصلاح المالية المحلية :  
مشاكلها تحدياتها و أفاقها**

يوم: الإثنين 30 أفريل 2018  
بقاعة المحاضرات (الجنح F)

## إشكالية اليوم الدراسي

تعتبر الجماعات المحلية الهياكل اللامركزية للتنظيم الإداري في الجزائر، وتعد البلدية الوحدة القاعدية لهذا التنظيم، وأوكل لها القيام بمهمة ذات قدر كبير من الأهمية والمتمثلة في تسيير المرافق العمومية من أجل تحقيق حاجيات المواطنين التابعين لها إقليميا والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية، فوجودها هو تجسيد لسياسة الدولة بغرض تقديم الخدمات العامة التي في الغالب يعجز أو يمتنع القطاع الخاص عن تلبيةها لقلّة مردوديتها أو طول آجالها، ولتحقيق أهدافها منحها المشرع استقلالية مالية وإدارية تسمح لها بالتصرف بحرية واتخاذ قراراتها دون الرجوع للسلطة المركزية، على أن تباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة.

يؤدي قيام البلدية لتلك المهام و تجسيد مختلف مشاريعها التنموية الجوارية تحملها لنفقات تشهد تزايد مستمرا خاصة مع تزايد المهام الموكلة إليها، وتدفعها بذلك إلى تعبئة كل الموارد الكفيلة بتغطية تلك الأعباء، إلا أن الاستقلال المالي الذي تتمتع به هو في الحقيقة إستقلال محدود فالواقع يبين أنه من بين 1541 بلدية نجد أن 3/2 منها عاجزة و هي عاجزة حتى على تغطية نفقاتها الإجمالية (60% من نفقاتها تتمثل في أعباء المستخدمين) وهي في معظمها عن بلديات ريفية عديمة الدخل لا تتركز على أي حياة اقتصادية أو مالية، كما وأن نسبة العجز للبلديات الحضرية يمثل تقريبا نسبة 18%.

نجد أن المادتين 169 و 170 من قانون البلدية لسنة 2011 توضحان تنوع الموارد المالية التي تستخدمها البلدية للقيام بمهامها وتغطية أعبائها، بحيث أنها تتكون من: حصيلّة الجبائية، مداخيل الممتلكات، مداخيل الأملاك البلدية والموارد المالية الخارجية كالإعانات و المخصصات و القروض.

إلا أننا نلاحظ هيمنة المصادر الجبائية على مجموع الموارد المالية للبلدية وهذا يشكل عنصر أساسي لضعف المالية البلدية، إذ نجد أنها تشكل قرابة 87 من إيراداتها، في حين أن إيرادات الاستغلال والتي تعتبر مداخيل تحصل عليها البلدية لقاء تقديمها لخدمات تمثل نسبة ضئيلة من إيراداتها فهي لا تتجاوز بالإضافة لإيرادات الأملاك نسبة 2% من مجموع إيرادات التسيير للبلدية، وتمثل مخصصات ميزانية الدولة حوالي 11%.

من جهة ثانية نسجل ضعف الإيرادات الجبائية للبلديات (6% من مداخيل الجبائية العادية) مقارنة بالإيرادات الجبائية للدولة (84%)، فالدولة تستحوذ على عناصر الجبائية المولدة لأكبر حصة من المداخيل، كما أن النظام الجبائي الحالي يشجع المناطق الصناعية والتجارية في حين أن ما يقارب 900 بلدية ريفية لديها توجه فلاحي و/أو رعوي لا تمتلك أي مصدر للدخل الجبائي كالمناطق الصناعية والتجارية، دون أن ننسى كثرة الإعفاءات والتخفيضات الواردة في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والغش التهرب الضريبي، بالإضافة

إلى نقطة مهمة وهي عدم ملائمة الصلاحيات الموكلة للبلديات مع مواردها فالصلاحيات مختلفة والمهام موسعة وبالمقابل الموارد المتاحة لديهم محدودة.

لهذا نجد أن هذه البلديات تعتمد بصفة كبيرة على مساهمات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (الصندوق المشترك للجماعات المحلية سابقا) وكذا المساعدات والإعانات التي تقدمها الدولة لامتصاص المديونية أو لتجسيد المشاريع التنموية، وباعتبار أن ميزانية الدولة مصدرها الأهم هي مداخيل المحروقات فهذا يعني أن أي انخفاض لهذه المداخيل سيؤثر لا محالة على البلديات وعلى وضعيتها المالية، وقد قدرت مساعدات الدولة التي منحت للبلديات خلال 2017 بنحو 53 مليار دينار جزائري بانخفاض بلغ 30 بالمائة مقارنة بعام 2015، ويرتقب أن تتناقص هذه المساعدات من سنة لأخرى.

بالتالي فالجماعات المحلية والبلديات بالخصوص مطالبة الآن بالبحث عن البدائل التمويلية المناسبة والمتاحة لها ضمن إقليمها لإنعاش ماليتها وتنويع مداخيلها وتدعيم استقلالها التدريجي عن السلطات المركزية لأن القاعدة تقضي بأن "من يدفع يقود".

تتمحور إشكالية هذا العمل حول معرفة: " ما هي مساعي الدولة والجماعات المحلية لإصلاح المالية المحلية، وما هي أهدافها، مضمونها ودرجة تجسيدها؟

## محاور اليوم الدراسي

لمعالجة هذه الإشكالية رتبنا التطرق إلى العناصر التالية:

- المحور الأول: تشخيص واقع مالية الجماعات المحلية.
- المحور الثاني انعكاسات تدهور مداخيل الجباية النفطية على ميزانية الجماعات المحلية عموما و البلديات خصوصا.
- المحور الثالث: المستجدات المتعلقة بإصلاح الجباية المحلية
- المحور الرابع : إصلاح نظام التضامن المالي بين البلديات أهدافه و وسائله.
- المحور الخامس: سبل تحسين وتنميين الإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية.

## أهداف اليوم الدراسي

- ❖ تسليط الضوء على المشاكل التي تواجه المالية المحلية في الجزائر لمحاولة تحديد نقاط الضعف الواجب تصحيحها .
- ❖ الوقوف على الإصلاحات التي باشرتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية بخصوص المالية المحلية، ومعرفة مدى تجسيدها.
- ❖ نشر الوعي والاهتمام بين الباحثين والطلبة بأهمية إصلاح وعصرنة الجهاز الإداري العمومي حتى يكون في مستوى الإصلاحات والتغيرات المحدثة والمرتبقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و غيرها.

## ❖ الرئيسة الشرفية لليوم الدراسي:

- أ.د. يحياوي نصيرة

عميدة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

## ❖ رئيسة اليوم الدراسي:

- د. عقون سعاد

## ❖ رئيس اللجنة العلمية : أ.د بوزيدة حميد

## ❖ أعضاء اللجنة العلمية:

- أ.د حوشين كمال
- د. خنفري خيضر
- د.علي زيان محند واعمر جامعة البويرة
- د. عقون سعاد
- د.شيخاوي سهام
- د. مقدود وهيبة
- د. براهيمى وهيبة
- د.مطالي ليلي

## ❖ أعضاء اللجنة التنظيمية :

- أ. بوساق كريمة
- أ. شرقي جوهر
- أ. مقداد مليكة
- أ. فاضل أمينة فوزية
- أ. بوشارب حسنة
- أ. عابي غنية